المؤتمر حول الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام
26 و 27 حزيران 2018
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المالية

كلمة ترحيبية لرئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي السيدة لمياء المبيّض بساط
جلسة افتتاح المؤتمر، الثلاثاء 26 حزيران - 9:30 صباحاً

أصحاب المعالي والسعادة،
المدراء العامون، ممثلي الهيئات العسكريّة والأمنيّة والاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات،
ممثلو المؤسسات الاقليمية والدولية، وهيئات المجتمع المدني،
الزملاء الأعزاء،

صباح الخير،

أشكركم لتلبيتكم دعوة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المالية اللبنانية، للمشاركة في مؤتمرنا حول **الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنموّ المستدام**. هذا المؤتمر الذي يحظى برعاية كريمة من معالي وزير المالية، الأستاذ علي حسن خليل. خالص الامتنان والتقدير لكم، معالي الوزير، لإيلائكم معهدنا اهتماما خاصا، وموضوع الشراء العام تحديدا الأهمية التي يستحقّها في حلقة إدارة المال العام، مال المواطن دافع الضرائب.

معالي وزير المالية، رغم تعدد مسؤولياته، يعرف وزارتَه بأدق تفاصيلها، ويولي اداراتها ومؤسساتها كل الاهتمام. عميق الدراية بكلّ الملفات، يتابعها بحرص رجل الدولة الحكيم. شكراً مجدداً لكم معالي الوزير، لقد شرفتم مؤتمرَنا.

سيّداتي، سادتي،

يُعقَد مؤتمرُنا في ظلّ تحديات مالية كبيرة تواجه لبنان أدّت إلى تنظيم حلقة دعم دوليّة ومنها مؤتمر "سيدر" في نيسان المُنصرم. ولكي يتمكّن لبنان من الاستفادة من الدعم الدولي، هناك إصلاحات هيكلية أساسيّة. أوّلها يتعلّق بقدرته على إدارة الأموال التي سيُمنحَها وعلى تحويل الخطط الطموحة

إلى واقع ملموس في حياة المواطنين، من خلال أنظمة شراء عام فعّالة شفافة تسمح بتنفيذ مشاريع البنى التحتيّة الضروريّة (ومؤشرات لبنان في تراجع) كما وتحقيق النمو الذي يقوده القطاع الخاص ويأتي بفرص العمل للشباب والشابات وكذلك تطبيق التزامات لبنان بأجندة التنمية 2030 للتنمية المستدامة لاسيما الهدفين 12 و16 اللذان ينصان على التحول نحو انماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتقويّة المؤسسات على قواعد الاستجابة لحاجات الناس واشراكهم في تقرير مصائرهم.

لكن كما تعرفون أيها السيدات والسادة، فإنّ إصلاح أنظمة الشراء وتعزيز القدرة التنفيذية لمؤسسات الدولة وإداراتها، مركزياً وفي القطاع البلدي، دونها عقبات كثيرة كان معهدنا قد وثّقها في تقارير علميةّ، وفي مجلته "السادسة"، والنسخ عنها متوافرة خارج القاعة:

- أهمّها، التقرير الذي تتضمّن مراجعة دقيقة للإطار القانوني الذي يحكم الشراء العام في لبنان، من قوانين ومراسيم وقرارات.
- والتقرير الذي قدّر حجم الشراء في الاقتصاد، ووثّق للممارسات داخل الإدارات، وقدّم صورة مقارنة بالدول التي هي في نفس خانة لبنان.
- بالإضافة إلى أوراق السياسات العامة والدليل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يسهّل عليها دخول أكبر سوق للوازم والخدمات والاشغال، وهو سوق الشراء العام.
- بالإضافة إلى عدد خاص من مجلة السادسة التي تعنى بمواضيع إدارة المال وتحديث الدولة.
- وتبقى الوثائق الأهمّ التي لم ترَ النور وهي مجموعة من 5 دفاتر شروط نموذجيّة عملت على اعدادها وزارة المالية بدعم من البنك الدولي ننتظر اقرارها في مجلس الوزراء.

الحضور الكريم،

لقد تركّز مُعظم العمل في السنوات الأخيرة حول تحديث الإطار القانوني للشراء العام في لبنان، لكن العمل الأساس الذي عادة ما يسبق وضع القوانين لم ينفّذ لجهة وضع سياسة عامة تحدد الخيارات الاقتصاديّة والماليّة والتنظيميّة المبتغاة من الشراء العام، بالإضافة إلى نطاقه (أي مركزي أو شاملا للنطاق البلدي)، وآثاره المرجوّة، ومدى التلاؤم المطلوب مع التوجهات العالميّة.

وهذا العمل أساس كي لا تضيع الجهود عاما بعد عام ويكون التشريع ترجمةً للسياسة العامة بمواد قانونيّة مسألة واضحة وصريحة.

اما المطلوب فهو:

1. أولاً: إعادة الاعتبار لمنطق الحوار حول سياسة عامة تطال شرائح كبيرة من المجتمع على قاعدة شراكة حقيقيّة بين الجهات المعنيّة، وهم:
   - ✓ **الدولة** الذي تسعى إلى تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام،
   - ✓ **ومؤسسات القطاع الخاص** التي تسعى للتنافس في سوق الشراء العام ،
   - ✓ **والمستفيدون من الخدمات العامة** الذي يسعون لخدمة ذات جودة عالية.
2. ثانياً: تغليب منطق الشفافيّة والوضوح والإفصاح من خلال اجراءات موحدة ومُمَكننة وأهمها دفاتر الشروط النموذجيّة
3. ثالثاً: فتح نقاش جدّي حول نظام الشراء الالكتروني (بدلاً من مركزة الشراء) وأنظمة معلوماتيّة تعتمد البيانات المفتوحة التي تسمح بالاطلاع والرقابة والمساءلة على قاعدة التحليل والمقارنة والمؤشرات فتكون الرقابة عندها فعليّة وفعّالة.
4. رابعاً وأخيراً: الاستفادة من تجربة من سبقنا لجهة اعتماد المقاربات والتقنيات الحديثة في الشراء العام، لاسيّما بلدان يسرّنا أن نستضيفها في مؤتمرنا وهي: أوكرانيا، تونس، تشيلي، البرتغال، وفرنسا، بالإضافة إلى ممارسات جيدة ستشاركنا إياها المؤسسات الدولية المُشاركة.

سيداتي سادتي،

في خِتام المؤتمر، ستصدر عن أعماله توصيات عمليّة، بمشاركة جميع الجهات المعنية، نأمل أن ترسم خارطة طريق لمقاربة أكثر حداثة وأوسع أفقاً مما حصل حتى اليوم بحيث يكون دور الشراء رافعة للتنمية المستدامة وأداة لتحفيز التنافسيّة وتحقيق متطلبات الحوكمة الماليّة السليمة لكي يتمكّن لبنان من تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والتنموية التي يحتاجها اقتصاده ومواطنيه.

ختاماً،

- خالص الامتنان والتقدير **لمعالي وزير المالية، الأستاذ علي حسن خليل،** على رعايته وتوجيهاته.
- الشكر الكبير **لشركائنا** الذي ساهموا بخبراتهم ودعمهم وتعاونهم في تنظيم مؤتمرنا: شركائنا الدوليين من البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والوكالة الفرنسية للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا – الإسكوا، والمبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما، وبرنامج الاطار العشري حول الاستهلاك والانتاج المستدام. وشركائنا المحليين وخصوصاً التفتيش المركزي وإدارة المناقصات في لبنان، وجمعية الصناعيين اللبنانيين.
- كل التقدير أيضاً **للسيدات والسادة الخبراء** الذين سيشاركونا خبرات مؤسساتهم وتجارب بلدانهم.
- **وللحضور الكريم** اهتمامه والصحافة حضورها، والزملاء في الوزارة والمعهد تفانيهم ومهنيّتهم.

وأهلاً وسهلاً بكم مجدداً.